

أخبار قصيرة



رئيس الجمهورية:

العلاقات الاقتصادية

تضمن أمننا وأمن المنطقة

أكد رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الدكتور مسعود بزشكيان، أن «العلاقات الاقتصادية تضمن أمننا وأمن دول المنطقة». وكتب الرئيس بزشكيان على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «إكس»: «ززت الجمعة معرض التجارة الدولي مع أوراسيا». وأضاف: «نحن عازمون على تسهيل التجارة الحرة، والعلاقات الاقتصادية تضمن أمننا وأمن دول المنطقة». وتابع: إن «تطوير الاتصالات النقدية والمصرفية بين الدول الأعضاء في أوراسيا من شأنه أن يسرع ويسهل هذه المسألة المهمة». يذكر أن رئيس الجمهورية زار، يوم الجمعة، المعرض الذي شاركت فيه أكثر من ١٠٠ شركة إيرانية ووفود تجارية من روسيا وأرمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان وبيلاروسيا. وتفقد الرئيس بزشكيان عدداً من الأجنحة، وتحدث إلى المديرين والخبراء من مختلف الصناعات، مؤكداً على الدور الرئيسي لتطوير التفاعلات التجارية مع أوراسيا. واعتبر هذا المعرض فرصة مهمة لتطوير العلاقات التجارية الإيرانية مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.



تدشين أول خط للحافلات الكهربائية في طهران

أعلن مدير شركة خطوط النقل العام في طهران عن تدشين أول خط للنقل العام عبر الحافلات الكهربائية بالعاصمة الإيرانية طهران. وأوضح أحمد قيوبي، السبت، بأن خط الحافلات الكهربائية هو الأول من نوعه في طهران وتم تشغيله في شارع "جمهوري" وسط العاصمة وينتهي في منطقة "بهارستان" بمسافة ٤/٥ كم ويشمل ١٠ محطات ذهاباً و١٤ إياباً. وبين أن ١٠ حافلات من طراز "هايغر" ستعمل في هذا الخط بجانب ٢٥ حافلة أخرى من إنتاج شركة "خودروسويس شهر" الإيرانية. واعتبر أن إطلاق هذا الخط خطوة هامة باتجاه الحد من تلوث الهواء وتطوير النقل النظيف وتحسين جودة الخدمة للمواطنين.



حركة المسافرين عبر مطارات إيران تزداد

أعلن مدير شركة المطارات والملاحة الجوية الإيرانية أن حركة مسافري الرحلات الخارجية عبر مطارات البلاد الدولية سجل ٣,٣١١,٤٤٨ مسافراً خلال ١٠ شهور (فترة ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٤ حتى ٢١ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٥). وأضاف محمد أميراني، السبت، أن حركة مسافري الرحلات الخارجية عبر المطارات الدولية سجلت زيادة بنسبة ٢٠٪ عن الفترة المناظرة السابقة. وأشار إلى أن حركة الرحلات الخارجية قد بلغت ٢٧٨٧٧ رحلة في الفترة المذكورة. وأكد أميراني نقل ٣,٠٥١٩,٥٦٩ مسافراً عبر مطارات البلاد في إطار ٢٧,٩١١ رحلة محلية.

العلاقات الاقتصادية بين إيران وقطر.. آفاق وطموحات



أوضح غوايش أن ثمة مشاريع قيد الدراسة تشمل توسيع خطوط النقل البحري، وزيادة الاستثمارات المشتركة في قطاع اللوجستيات، وتعزيز التعاون في مجال السياحة والطاقة. وأشار إلى أن تطوير البنية التحتية التصديرية في إيران سيعزز من قدرتها على توفير المنتجات الغذائية والسلع الأساسية للسوق القطري. وعلى الرغم من رغبة القطاع الخاص في كلا البلدين في تعزيز التعاون الاقتصادي، فإن العوائق المصرفية، وصعوبة تحويل الأموال بين البلدين، والمخاطر القانونية التي قد تواجه التجار القطريين عند التعامل مع إيران، جعلت التعاون محدوداً وغير مستقر.

تتضمن الصادرات الإيرانية إلى قطر المنتجات الزراعية والمحفقة ومواد البناء والمعادن والسجاد والمنتجات البحرية

وأضاف: إن الصادرات الإيرانية إلى قطر تشمل المنتجات الزراعية، والزعفران، والسجاد، والمنتجات البحرية، في حين تتوسع الاستثمارات القطرية في قطاع الطاقة والبنية التحتية اللوجستية. ورغم الفرص المتاحة، فإن غوايش أشار إلى أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران تشكل تحدياً رئيسياً، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية وفتح الاعتمادات المستندية، ومع ذلك، أكد أن البلدين يعملان على إيجاد حلول بديلة، مثل استخدام العملات المحلية، وتعزيز التعاون المصرفي عبر دول وسيطة، وتطوير البنية التحتية للنقل البحري والبري. وحول آفاق التعاون المستقبلي،

وزيادة حجم التبادل التجاري.

إتساع التعاون الاقتصادي

مع إتساع التعاون الاقتصادي بين إيران وقطر، شهد التبادل التجاري بين البلدين نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغ حجمه ٢٦٥ مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠٢٤، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٥٣٪ مقارنة بالفتره ذاتها من ٢٠٢٣. في هذا السياق، أكد نائب رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وقطر، علي غوايش، أن هذا النمو يعكس توجه البلدين نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية وتنويع الاستثمارات في مجالات مختلفة، أبرزها الزراعة، والطاقة، ومواد البناء، والنقل.

بالفترة نفسها من العام السابق. وتتضمن الصادرات الإيرانية إلى قطر المنتجات الزراعية والفواكه المجففة ومواد البناء والمعادن والسجاد والمنتجات البحرية. ورغم هذا النمو، فلا يزال حجم التبادل التجاري الحالي (المقدر بنحو ٢٢٠ مليون دولار) دون مستوى الطموحات المشتركة، لذا تم تحديد هدف لمضاعفة هذا الرقم خلال العام المقبل، مما يعكس إرادة البلدين القوية لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة. ويسعى البلدان إلى تعزيز التعاون الحالي (٢٠ مارس/ آذار حتى ٢٠ مايو/ أيار ٢٠٢٤)، سجل التبادل التجاري نمواً إضافياً بنسبة ٤١٪ مقارنة

شهدت العاصمة الإيرانية طهران الأربيع الماضي، لقاء بين رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية مسعود بزشكيان وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حيث ناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وشهدت العلاقات الاقتصادية بين إيران وقطر تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠٢٢، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢٠٨ ملايين دولار، مرتفعاً من ١٤٣ مليون دولار عام ٢٠٢١، وهي زيادة بنسبة ٤٥٪ خلال عامين. وفي الأشهر الأولى من العام الإيراني الحالي (٢٠ مارس/ آذار حتى ٢٠ مايو/ أيار ٢٠٢٤)، سجل التبادل التجاري نمواً إضافياً بنسبة ٤١٪ مقارنة

الأسواق الخارجية متعطشة لشراء الجرات الإيرانية

أكد وزير الجهاد الزراعي أن الأسواق الخارجية متعطشة لشراء الجرات الإيرانية، وقال: إن الطريق أمام صناعة الجرات في بلادنا مفتوح تماماً على المدى الطويل، وجاذبية الأسواق المحلية والأجنبية عالية للغاية.

وأضاف غلام رضا نوري قزلقه، أمس السبت، في حفل افتتاح وإزاحة الستار عن الإنجازات الجديدة لمجمع إنتاج الجرات الإيراني: إن ٥٦ عاماً من الجهود القيمة في هذا المجمع تعد مصدر فخر؛ مضيفاً: في جميع المفاوضات والاجتماعات، نحن فخورون بوجود هذه الصناعة لأن تصنيع الجرات هي صناعة؛ بالإضافة إلى تلبية احتياجات التنمية في البلاد، فهي أيضاً قوة دافعة في صناعة البلاد.

وأكد نوري قزلقه أن جزءاً كبيراً من التقدم الكبير في الزراعة يعود إلى هذه الصناعة، وقال: نحتاج إلى ما لا يقل عن ٢٠ ألف جرار جديد وتجديد ٣٠ ألف جرار سنوياً. وفي إشارة إلى التنوع الكبير في منتجات تصنيع الجرات، وأضاف: إن تنوع أحجام الوحدات الزراعية كبير للغاية، وهناك عمال لكل حجم من الآلات داخل البلاد، لذا فإن تنوع خطوط منتجات الجرات ذو قيمة كبيرة. وأعلن أنه خلال الأشهر الـ ١١ الماضية، تم تقديم المزيد من التسهيلات لشراء الجرات مقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة.



خلال برنامج مدته ٤ سنوات

غاز مشاعل المصافي الإيرانية سيصل إلى الحد الأدنى

تحميل المعلومات المتعلقة بصناعة الغاز على منصة واحدة لتحديد مشاكل الشبكة والأجزاء ذات الاستهلاك العالي بناء على التقاطع.

وقال توكلي: إن جزءاً من التزامات الشركة الوطنية للغاز سيتم تخصيصه لتجديد الطاقة، مشيراً إلى أن جميع الالتزامات من حيث تأمين السيولة قد تم دفعها إلى وزارة الطاقة، وأن الأجهزة الحكومية ملزمة بتغيير استخدام جزء من معداتها وفقاً للبرنامج السابع والقرارات السابقة. وأضاف: نحن جزء من مزودي الموارد لوزارة الطاقة، ومن جهة أخرى، نحن ملزمون باستخدام الطاقة المتجددة للبنية التحتية الحالية.

وقال: لا توجد عوائق صعبة أمام صناعة الغاز، ويجب أن نكون منفذين جيدين وفقاً للوائح العليا؛ حيث يجب أن يتم الالتزام بالمتطلبات من قبل الأجهزة التنفيذية، لأنه لا توجد قيود أو محظورات. وأضاف: إن عائد الاستثمار بالنسبة للمشاريع مبرر. كما أن عدم التوازن وزيادة الاستهلاك لا يتناسبان مع زيادة الإنتاج، ولا توجد حلول أمامنا سوى الاستفادة من التقنيات الحديثة.

قال نائب وزير النفط: إنه حتى نهاية العام، سيتم تقليل جزء من غاز المشاعل، وخلال برنامج مدته ٤ سنوات سنصل إلى الحد الأدنى الممكن في مخرجات المصافي.

وأشار سعيد توكلي إلى أن صناعة النفط والغاز في البلاد تمثل ٧٢٪ من سلة الطاقة الوطنية، وأن أحد أهم معايير هذه الصناعة هو تحسين سلسلة التوريد، وأضاف: في إطار الوثائق العليا، بما في ذلك البرنامج السابع، يجب أن نقوم بإجراءات معينة، وفي هذا السياق، نتابع عدة أمور بشكل نشط وخاص.

كما أشار توكلي إلى البرنامج المكثف لغازات الشعلة، وقال: إن كمية هذا الغاز قليلة؛ لكن لدينا خطة لتقليل جزء منها حتى نهاية العام، وخلال برنامج مدته ٤ سنوات سنصل إلى الحد الأدنى الممكن في مخرجات المصافي.

وذكر المدير العام للشركة الوطنية للغاز تشكيل نظام شامل ذكي، وعدادات ذكية، وحوكمة البيانات في قطاع الطاقة الغازية، مضيفاً: تم توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مما سيمنح من